مرصد العدالة الانتقالية

تقرير تمهيدي

تقديم ومنهجية المشروع

ديسمبر 2016

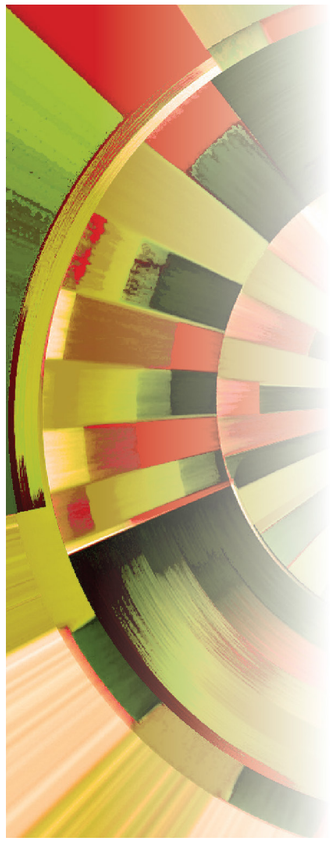

مرصد العدالة الانتقالية

مختبر الديمقراطية | Le Labo' Démocratique

لنبتكر ديمقراطيتنا! | Inventons notre démocratie!

WWW.LABODEMOCRATIQUE.ORG

مختبر الديمقراطية | Le Labo' Démocratique

لنبتكر ديمقراطيتنا! | Inventons notre démocratie!

COUVERTURE RAPPORT 2018.indd 1 26/10/2018 11:45:16

تقرير تمهيدي

تقديم ومنهجية المشروع

ديسمبر 2016

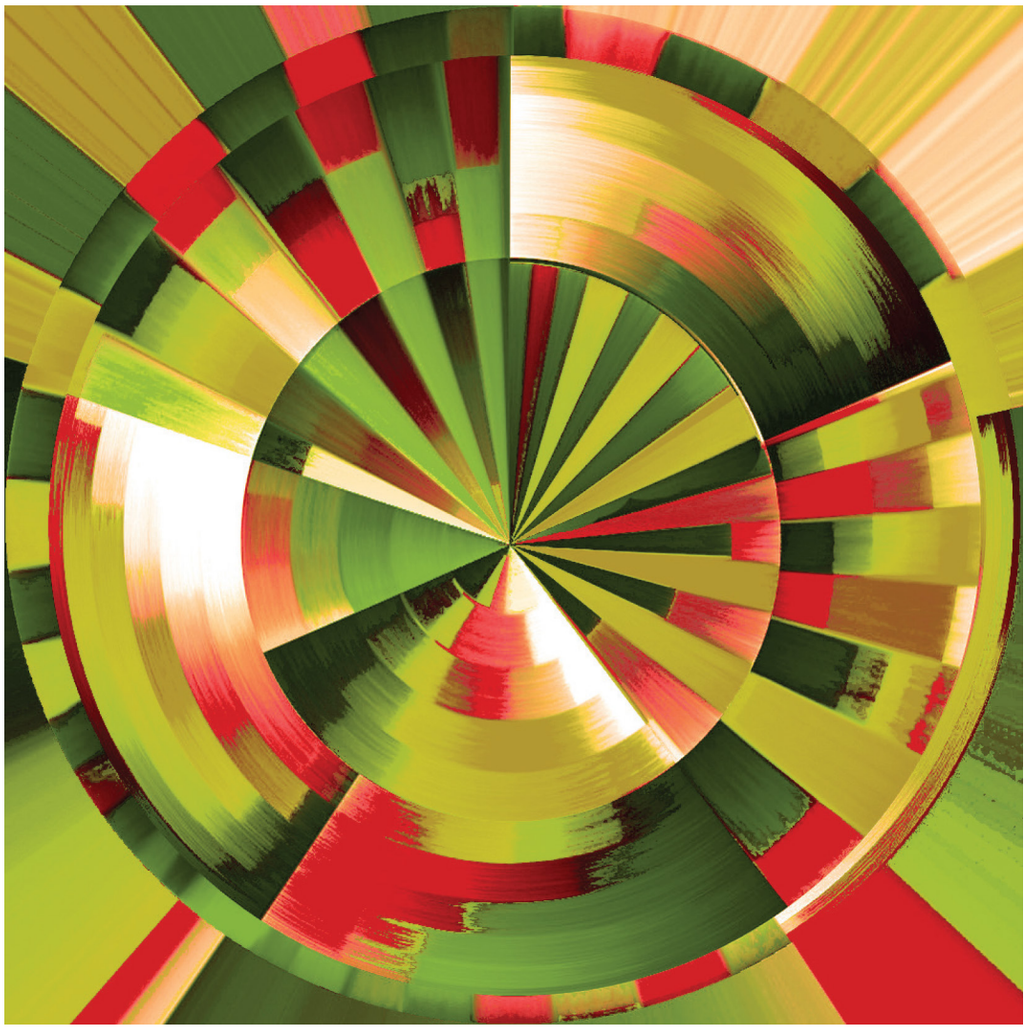

مخبر الديمقراطية
لنبتكر ديمقراطيتنا!

Le Labo' Démocratique
Inventons notre démocratie!

تقرير تمهيدي

تقديم ومنهجية المشروع

ديسمبر 2016

مخبر الديمقراطية
Le Labo' Démocratique
لنبتكر ديمقراطيتنا!
Inventons notre démocratie!

الفهرس

المقدمة 3

I تقديم مخبر الديمقراطية 4

II سياق مشروع «مرصد العدالة الانتقالية» 5

التقديم العام للمشروع 9

I عناصر المشروع في رسم بياني 10

II فريق اعداد التقارير 17

تقديم منهجية المشروع 17

I الرصد والجمع المنتظم للمعطيات 18

II نشر تقرير سداسي للمتابعة والتحليل 23

II تنظيم دورات حوار 31

VI إنشاء قاعدة بيانات بشأن العدالة الانتقالية 32

V مسار المناصرة والتحسيس 33

الخاتمة 35

تقرير مخبر الديمقراطية

السجل الجبائي 1273617/B www.labodemocratique.org

برنامج الأمن و القظاء / مشروع مرصد العدالة الإنتقالية

مخبر الديمقراطية هو جمعية تونسية ذات صبغة علمية تتبنى مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و تعمل على تكريس و تجذير ديمقراطية مبتكرة و حية و ذلك من خلال :

- البحث و التحليل و النقاش
- القيام بعمليات ميدانية موجهة
- التقديم بمقترحات للسلط العمومية و المجتمع المدني و الرأي العام

بمساعدة : مشروع دعم العدالة الإنتقالية في تونس

PNUD Au service des peuples et des nations.

NATIONS UNIES DROITS DE L'HOMME HAUT-COMMISSARIAT

التعاون الألماني DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Ambassade du Royaume des Pays-Bas en Tunisie

المقدمة

I تقديم مخبر الديمقراطية

مخبر الديمقراطية هو منظمة مستقلة وغير متحزبة تهدف إلى المرافقة والمساهمة في بناء ديمقراطية جديدة وحية وذلك عبر:

- البحث والتحليل والنقاش
- إرساء مشاريع نموذجية هادفة
- منشورات واقتراحات للسلط العمومية والمجتمع المدني والرّأي العامّ.

أطلق مخبر الديمقراطية خمسة برامج :

- الثقافة الديمقراطية،
- الحوكمة،
- الأمن والقضاء،
- العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي،
- العلاقات الدولية.

في إطار برنامج الأمن والقضاء، عمل مخبر الديمقراطية منذ إنشاءه في 2011 على جوانب عدّة من العدالة الانتقالية وفي مستوى أوّل على ضرورة وجود إطار قانوني وتشريعي ينظم حماية واستعمال والولوج إلى أرشيف الأمن التابع للنظام السابق و ذلك من خلال بعث مشروع البوليس السياسي.

كما نظم مخبر الديمقراطية سنة 2012 مهرجان الذاكرة وهو حدث إمتد على ثلاثة أيام مكّن من تبادل التجارب بين تونس وألمانيا.

وفي 2012 و2013، تم إرسال وفود تونسية إلى ألمانيا وبولونيا لزيارة مؤسسات وأماكن رئيسية في مسار العدالة الانتقالية في هذه الدول.

في نفس السياق و في 2013، كان مخبر الديمقراطية عضوا في فريق عمل حول العدالة الانتقالية تم تنظيمه من طرف عدة جمعيات من المجتمع المدني و المفاوضيّة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتابع هذا الفريق إنجاز القانون الأساسي للعدالة الانتقالية وكان وراء عديد المراسلات وأرسى العديد من المبادرات بهدف تحسين مشروع القانون قبل المصادقة عليه إلى جانب تنظيم العديد من التحركات

LABO DEMOCRATIQUE RAPPORT 2018.indd 6-7 28/10/2018 22:01:25

حتى تتمّ المصادقة على القانون في النهاية.
و من 2012 إلى 2015، قام مخبر الديمقراطية بعدد من البحوث المعمّقة حول إصلاح القطاع الأمني ومصالح الإستخبارات إلى جانب إصلاح القضاء. و قام مخبر الديمقراطية، في هذا الاطار أيضا، بنشر عدّة مقالات ودراسات إلى جانب إصدار مؤلف حول هذه المسائل.
مؤخرا في 2015، قام مخبر الديمقراطية بتحرير تقرير حول تقييم الحاجيات التكوينية في مجال حوكمة القطاع الأمني واقترح برنامجا تكوينيا يستهدف إطارات المؤسسات العمومية و ممثلي المجتمع المدني.
كما نظم مخبر الديمقراطية في 2016 ورشة تفكير حول مسألة شرطة الجوار.
منذ 2014، إنطلق مخبر الديمقراطية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات من المجتمع المدني، في العمل حول فكرة مرصد للعدالة الانتقالية.
اقترح مخبر الديمقراطية على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا في هذا الاتجاه في 2015.
في 2016، وقّع الطرفان اتفاقية شراكة على أساس تنفيذ البرنامج في خريف 2016.

II سياق مشروع مرصد العدالة الانتقالية

بعد ستّ سنوات من الثورة التونسية، أفضى مسار العدالة الانتقالية لأحدى أهم مراحله: الكشف عن الحقيقة من خلال جلسات الاستماع العلنية التي نظمتها هيئة الحقيقة والكرامة.
يومي 17 و18 نوفمبر، ثمّ يومي 16 و 17 ديسمبر 2016، قامت ضحايا الانتهاكات بالإدلاء بالشهادات الأولى حول انتهاكات الماضي.
لا يمثل الكشف عن الحقيقة سوى إحدى المراحل الأولى من مسار العدالة الانتقالية.
ذلك أنّ المسار لن يكتمل إلاّ بتعزيز شامل لبقيّة دعامات العدالة الانتقالية: المساءلة، التعويض وجبر الأضرار وإعادة التأهيل والمصالحة وحفظ الذاكرة وضمان عدم التّكرار عبر إصلاح مؤسسات الدولة والقانون.
يعزز تحقيق هذه الدعائم يعزز في النهاية المصالحة على المستوى الوطني.
بعد سنتين ونصف من تأسيسها، تلقت هيئة الحقيقة والكرامة أكثر من 62.300 شكوى. و تم تنظيم حوالي 12.000 جلسة استماع سرية، تم اختيار البعض منها لبثه بصفة علنية على التلفزة الوطنية.
من بين الملفات اللتي تلقتها هيئة الحقيقة و الكرامة، تمت تسوية عدد قليل جدا منها، و هو ما يعني أن المسار في بدايته. و تبقى مدّة عمل الهيئة (بأربع والمقدرة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بسنة) قصيرة مقارنة بالمهام الجسام المتبقيّة والأهداف والنتائج المنتظرة منها.
و يبقى المسار الذي تقوده هيئة الحقيقة والكرامة هشا في مواجهة تحديات عدة خاصة فيما يتعلق بالحوكمة الداخلية.
كما تساهم قلة الثقة في الهيئة و عدم التّفهم والنظرة السلبية للعدالة الانتقالية أكثر في تعطيل تقدم المسار.

و من المفيد الإشارة في هذا الإطار، أنّ عدد الملفات المقدمة من قبل النساء يبقى ضئيلا نظر إلى الضغوطات العائلية والاجتماعية و غياب التوعية و التعبئة.
على المستوى السياسي، مازال المسار محلّ مقاومة و انعدام ثقة قبل من النواب و الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة. وهو ما يجعل خطر احتكار أو تجاوز صلاحيات الهيئة عبر الالتجاء إلى مسارات وآليّات موازية (مشروع قانون المصالحة الوطنية– العفو التشريعي العامّ...) يبقى قائما.
كما يؤثر السيّاق الوطني والإقليمي لمكافحة الإرهاب أيضا في المسار من خلال جعله رهين الأحداث والمتطلبات الأمنية. وهو ما يستوجب إزالة الغموض حول المسائل القانونية والمؤسساتية إلى جانب ضرورة توضيح التعاون المستقبلي بين الهيئة والنيابة العمومية فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة.
كما يجب تحديد دور الدوائر القضائية المتخصصة في العدالة الانتقالية المحدثة لدى المحاكم الابتدائية.
وتمثل صلاحيات هذه الدوائر وتكوين القضاة الذين يباشرون مهامهم بها وقدراتهم الإنسانية والمادية على معالجة الملفات التي ستحال عليهم، مسائل جوهرية جديرة بالاهتمام.
كما تطرح العديد من التساؤلات القانونية الجديرة بالتوضيححول طرق تطبيق توصيات الهيئة المتعلقة بغربلة مؤسسات الدولة والمتعلقة بموظفين ارتكبوا انتهاكات في ظل النظام السابق. و يجب أن يفضي مسار العدالة الانتقالية أيضاً إلى إصلاحات جذرية لمؤسسات الدولة والهياكل القضائية قصد ضمان عدم تكرار ممارسات الماضي.
يمر هذا الأمرعبر تعديلات وتنقيحات تشريعية مطابقة للدستور وللمعايير الدولية. و تمتد المجالات المعنية بالإصلاحات المستقبلية إلى النظام الجزائي و السجني و اللجوء إلى العدالة وضمانات المحاكمة العادلة وتنظيم القضاء العسكري و الوقاية من التعذيب و الممارسات المهينة ومكافحة الفساد والحوكمة وحسن تسيير الشؤون العامة والرقابة الديمقراطية لسلك الأمن وغيره.
إلى جانب هيئة الحقيقة و الكرامة المكلفة بإنجاز دراسات وتقديم اقتراحات في هذا الاتجاه، تتطلب الإصلاحات المؤسساتية المنبثقة عن مسار العدالة الانتقالية تدخل عدة جهات فاعلة مثل السلط العمومية والهيئات المستقلة والباحثين والأكاديميين وكل ممثلي المجتمع الوطني والمواطنين.
يجب رصد و متابعة المسار دورياً وتمكين الجهات الفاعلة و المواطنين بصفة عامة بما في ذلك الجهات المهمشة من الولوج إلى المعلومة الناقدة و البيداغوجية وذلك لرفع تحديات العدالة الإنتقالية.
ذلك أنّ رصد المعلومات يمكنهم من فهم و متابعة المسار بطريقة مستنيرة دون التأثر بالأخبار الزائفة. كما يسمح لهم من حسن مقاربة المبادئ القانونية و آليات العدالة الإنتقالية و سيرها و العراقيل التي تواجهها و وقعها على احترام حقوق الإنسان و بناء دولة القانون.
يهدف مخبر الديمقراطية، محملاً بتجربة ثرية في البحوث والتحاليل عبر مشروع مرصد العدالة الانتقالية، إلى دعم مختلف المبادرات التي تم وضعها عبر نظرة نقدية ومحايدة للمسار من كل جوانبه و من خلال كلّ الأطراف الفاعلة فيه.

LABO DEMOCRATIQUE RAPPORT 2018.indd 8-9 28/10/2018 22:01:26

التقديم العام للمشروع

I عناصر المشروع في رسم بياني

1. الأهداف

– تعزيز مسار العدالة الانتقالية عن طريق متابعة مستمرة لوسائل الإعلام، الآليات القانونية والميدانية وكل الأطراف الفاعلة في مسار العدالة الانتقالية في تونس؛

– تحسين فهم رهانات العدالة الانتقالية من قبل الأطراف المعنية والمواطنين من خلال توفير معلومات بيداغوجية وتحليلية وناقدة؛

– خلق فضاء للحوار مع الأطراف المعنية بالعدالة الانتقالية خصوصا في المناطق الأكثر تضررا، وذلك لجمع آرائهم ووجهات نظرهم بشأن المسار وتمكين المواطنين من الاطلاع عليها؛

– ان يكون مرصد العدالة الانتقالية قوة اقتراح لتحسين مسار العدالة الانتقالية حين ظهور بعض العوائق والصعاب.

2. مراحل المشروع

– القيام بعملية رصد وجمع ومعالجة منتظمة للمعطيات المؤسساتية والقانونية والإعلامية

– العمل كل ستة أشهر على تحليل مختلف المعطيات والبيانات المجمعة خلال هذه الفترة وإعداد تقرير عند نهاية السداسي يحتوي على النقاط التالية: (i) ملخص تنفيذي (ii) تحليل عام لوضعية العدالة الانتقالية ، (iii) ملف خاص (focus thématique) في علاقة بمستجدات السداسي المعنى بالتقرير، (iv) مراجعة تحليلية للصحافة،(v)توصيات موجهة للأطراف الفاعلة في المسار بناء على التحليلات التي تم القيام بها بهدف معالجة النقائص الملموسة،

– تنظيم دورات الحوار في كل من تونس و الجهات الكبرى بهدف مناقشة عمل مخبر الديمقراطية و جمع الاجابات حول الاستبيان،

– تنظيم تظاهرات توعوية من أجل تقديم التقارير و الأعمال.

LABO DEMOCRATIQUE RAPPORT 2018.indd 10-11 28/10/2018 22:01:26

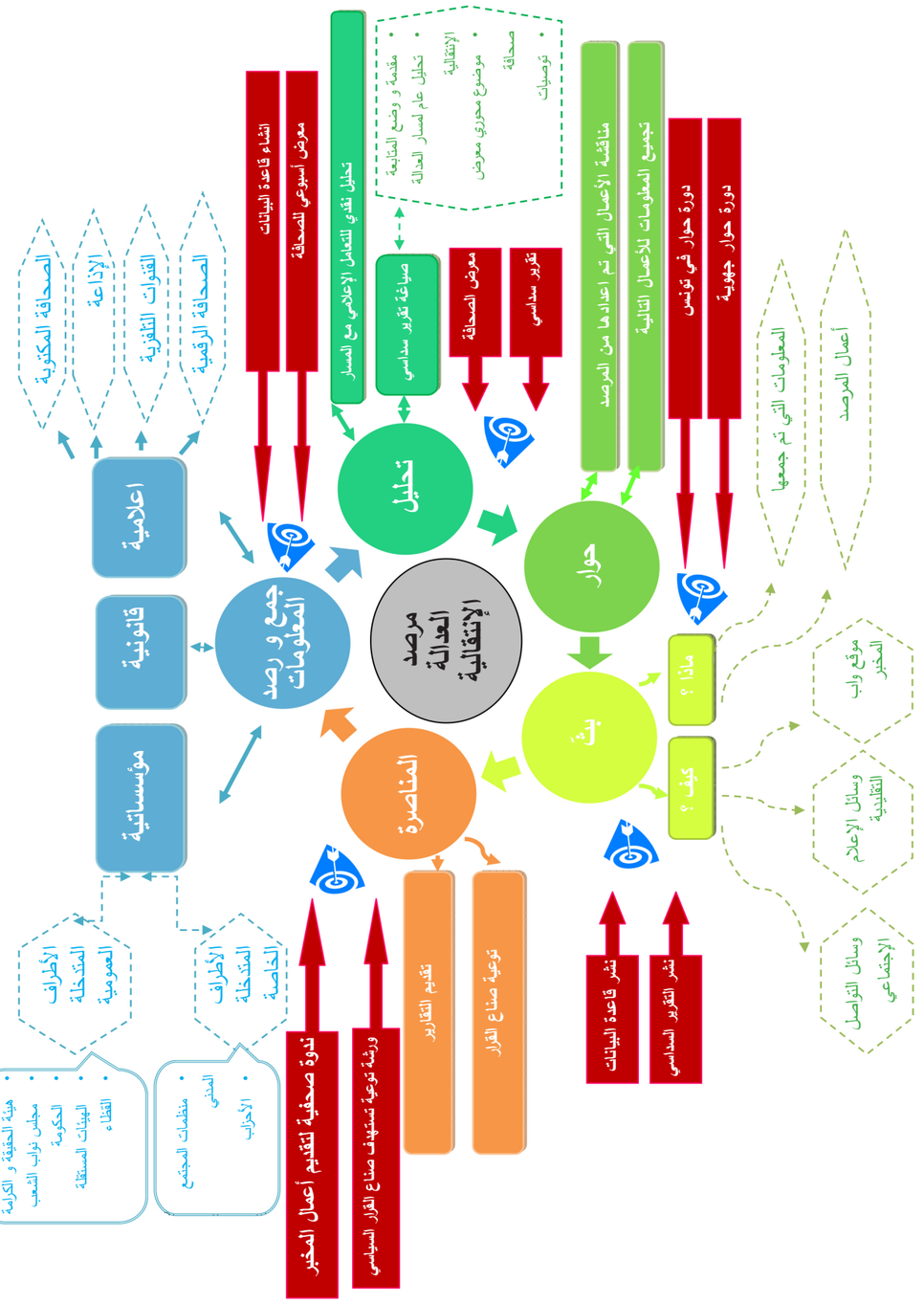

II فريق اعداد التقارير

- **التقرير التمهيدي 2016**
  - فرح حشاد
  - أمين ثابت
  - مروة بلقاسم

- **التقرير السداسي جانفي- جوان 2017**
  - فرح حشاد
  - أمين ثابت
  - مروة بلقاسم
  - خالد الدبابي
  - ميساء مكني

- **التقرير السداسي جويلية- ديسمبر 2017**
  - فرح حشاد
  - محمد صالح بن عيسى
  - خالد الدبابي

- **التقرير النهائي**
  - فرح حشاد
  - محمد صالح بن عيسى
  - خالد الدبابي
  - تيري برزليون

LABO DEMOCRATIQUE RAPPORT 2018.indd 12-13 28/10/2018 22:01:27

تقديم منهجية المشروع

I الرصد والجمع المنتظم للمعطيات

ستتم مراقبة وجمع المعطيات المتعلقة بتطور عملية العدالة الانتقالية طيلة مدة انجاز المشروع.

1 المجالات المشمولة بالرصد وجمع المعطيات

سوف تغطي عملية الرصد والجمع مجالات واسعة تتعلق بالعدالة الانتقالية من بينها المعطيات المتعلقة بالمؤسسات العمومية (أ)، بالنصوص القانونية (ب)، بوسائل الإعلام (ج) وبمنظمات المجتمع المدني (د).

أ. رصد وجمع المعطيات المتعلقة بالأطراف المؤسساتية

يخص الرصد والجمع أنشطة وأعمال المؤسسات العمومية العاملة في مجال العدالة الانتقالية. وسيتم الرصد وجمع المعطيات الخاصة بهذه المؤسسات بالتعاون مع شركاء المرصد. كما سيتم انتقاء المؤسسات المرصودة وفقا لأهمية دورها في عملية العدالة الانتقالية، والمستجدات واستقرار المؤسسات المعنية على مر الزمن (مدة صلاحياتها) وبحسب السهولة أو الصعوبة النسبية في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها، وذلك على أساس القوانين السارية المفعول (بما في ذلك القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة) .

في المقام الأول، سيتم رصد المؤسسات التالية:

- رئاسة الحكومة والوزارات المعنية بمجال العدالة الانتقالية (وزارة العدل، وزارةالدفاع، وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية • المجتمع المدني وحقوق الإنسان، الخ)؛
- رئاسة الجمهورية؛
- القضاء (الدوائر الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية المحدثة لدى المحاكم الابتدائية والجالسة بمحاكم الاستئناف العدلية، المحكمة الإدارية، المحاكم العسكرية، الدعاوي الفردية المنشورة أمام القضاء العدلي، الخ) ؛
- الهيئات المستقلة الدستورية والتشريعية، الحاضرة والمستقبلية، ذات الصلة بالعدالة الانتقالية : هيئة الحقيقة والكرامة، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، والهيئة الوطنية للوقاية ضد التعذيب، والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والهيئة الدستورية لحقوق الإنسان المستقبلية، الخ)؛
- الهيئات واللجان المنشأة تحت إشراف الدولة والعاملة في مجال العدالة الانتقالية. يغطي هذا المجال اللجان المكلفة بجبر الضرر والتعويض: لجنة شهداء وجرحى الثورة ، اللجنة المكلفة بإعادة

LABO DEMOCRATIQUE RAPPORT 2018.indd 14-15 28/10/2018 22:01:27

تكوين المسار المهني للأعوان العموميين المنتفعين بالعفو العام، اللجنة المكلفة بدراسة ملفات استرجاع مصاريف العلاج ومتابعة الحالات الحرجة لمصابي الثورة، صندوق الكرامة ورد الاعتبار لضحايا الاستبداد، اللجنة الوطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة، اللجنة الوطنية للمصادرة، المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترداد أموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها.

ب. رصد وجمع المعطيات القانونية

تغطي عملية الرصد والجمع المعطيات القانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية،

وتستهدف عملية الرصد جمع جميع النصوص القانونية المصادق عليها من قبل مجلس نواب الشعب والتراتيب الصادرة عن السلطة التنفيذية (أوامر رئاسية، أوامر حكومية، قرارات وزارية، قرارات إدارية، مناشير، ...) ذات الصلة بعملية العدالة الانتقالية و سيتم رصد مشاريع القوانين الحكومية والرئاسية والمبادرات التشريعية طوال مختلف مراحلها من إعداد ومناقشة ومصادقة وختم وسيراعى في هذا الإطار عمل اللجان البرلمانية المرتبطة بمجال العدالة الانتقالية، وسيتم إيلاء اهتمام خاص للجان البرلمانية التالية:

- لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية (لجنة خاصة)؛
- اللجنة الخاصة بفرز ملفات الترشح لعضوية هيئة الحقيقة والكرامة (لجنة خاصة غير قارة)؛
- لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام (لجنة خاصة)؛
- لجنة التحقيق حول موضوع الفساد المالي والتهرب الضريبي الذي تم الكشف عنه فيما يسمى أوراق بنما (لجنة خاصة غير قارة)؛
- لجنة التشريع العام (لجنة قارة)؛
- لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية (لجنة قارة)؛

ويستهدف رصد وجمع المعطيات القانونية كذلك الفعاليات والتظاهرات (المؤتمرات والندوات والموائد المستديرة...) والمنشورات الجامعية والأكاديمية بشأن العدالة الانتقالية.

ج. رصد وجمع المعطيات المتعلقة بوسائل الإعلام

سيغطي نشاط الرصد وجمع المعطيات المشهد الإعلامي التونسي فيما يهم مجال العدالة الانتقالية. ويستهدف النشاط كل من وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والمسموعة والمرئية وسيتم التركيز على أهم وسائل الإعلام أي أهم الصحف التونسية الكبرى الصادرة باللغتين العربية والفرنسية، ومواقع الإنترنت الإخبارية الرئيسية باللغتين العربية والفرنسية، والقنوات التلفزيونية والإذاعية الرئيسية، العامة والخاصة . و سيتم اعتماد نسبة المشاهدة و المتابعة كمعيار لتحديد وسائل الاعلام التي ستركز عايها عملية الرصد.

د. رصد وجمع المعطيات المتعلقة بأنشطة منظمات المجتمع المدني

سيتم جمع المعلومات و رصد أنشطة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال العدالة الانتقالية وستتم متابعة التظاهرات والفعاليات (الدورات وورشات العمل والندوات الصحفية، ...). سيشمل الرصد كذلك المنشورات والتقارير التي تنتجها المنظمات الناشطة في مجال العدالة الانتقالية.

2 النتائج المتوقعة

سيسمح رصد وجمع المعطيات بالمراقبة والمتابعة المستمرة وبصورة منتظمة لسير مسار العدالة الانتقالية ومدى تقدمها وسوف يتم التعامل مع البيانات والمعلومات المجمعة ومعالجتها بالتوازي مع عملية الرصد والجمعبهدف استعمالها في صياغة التقارير.

II النشر المنتظم للتقارير

سيتم اعداد تقارير سداسية و تقرير ختامي. و تتعلق التقارير السداسية و المتكونة تقريبا من 80 صفحة بالأعمال والأنشطة ذات الصلة بعملية العدالة الانتقالية خلال الفترة المذكورة والهدف من التقارير هو إنتاج تحليل دوري موضوعي وبيداغوجي لمسار العدالة الانتقالية، وذلك باستخدام الرسوم البيانية عند الضرورة.

وسيتضمن تقرير كل عرضا يسلط الضوء حول موضوع او مسألة محددة تستحق الاهتمام كما يتضمن جملة من التوصيات إلى الجهات المعنية. وسيتم هيكلة خطة التقرير بطريقة متماسكة ومتكاملة. سوف تتكون هذه الخطة من ثلاثة أقسام: قسم مخصص لمتابعة وتحليل مسار العدالة الانتقالية (1)، قسم مواضيعي (التركيز) (2)، قسم خاص بالمراجعة التحليلية لتناول الإعلام للمسار (3) .

1 متابعة وتحليل مسار العدالة الانتقالية

سيتكون قسم «التحليل و المتابعة» من حوالي 40 صفحة و سيكون التركيز على الأعمال والأنشطة والفعاليات ذات الصلة بمسار العدالة الانتقالية وذلك في الفترة التي يغطيها التقرير.

ستمكن عملية الرصد والمتابعة من مراقبة ونقد تطور مسار العدالة الإنتقالية بصورة عامة كما ستتطرق الدراسة لعمل وأداء المؤسسات المشاركة في المسار بصفة خاصة. وستمكن الدراسة، من خلال الجمع بين مقاربة وصفية ومقاربة تحليلية من تسليط الضوء على العقبات والثغرات والخل المؤسساتي في مسار العدالة الإنتقالية.

كما ستقيم الدراسة تصور الحوكمة المؤسساتية لمسار العدالة الإنتقالية وفي هذا الصدد ستقدم توصيات علاجية وإصلاحية مناسبة. يعد تقرير الرصد والتحليل جزءًا من الإطار التكميلي للمشروع. ويستند إلى البيانات التي تم جمعها ونتائج جلسات الحوار التي تم تنظيمها في إطار هذا المشروع.

LABO DEMOCRATIQUE RAPPORT 2018.indd 16-17 28/10/2018 22:01:28

2 الملف الخاص (Focus)

سيتكون هذا القسم تقريبا من 10 صفحات. و سيتولى درس موضوع محدد أو مسألة محددة متعلقة بالعدالة الانتقالية ويستند اختيار الموضوع على مدى أهميته ومدى جدواه بالنظر إلى مستجدات سيرالمسار ومراحل تقدمه في الفترة المغطاة بالتقرير. و يهدف هذا القسم إلى تحسين فهم وإدراك العموم للموضوع أو للمسالة المعروضة بصفة شاملة كما ترمي إلى رفع الالتباسات والمفاهيم الخاطئة التي تحيط بالقضية أو بالمسالة المعنية.

حدد مخبر الديمقراطية المواضيع أو المسائل التي عليها الضوء سيسلط. وقد تم بصفة أولية تحديد المواضيع التالية التي تبقى خاضعة للمراجعة :

- هيئة الحقيقة والكرامة
- الجرائم المالية
- الضحايا

3 المراجعة التحليلية للصحافة

سيتكون هذا القسم من 20 صفحة تقريبا. و ستكون المراجعة التحليلية للصحافة جزءا من التقرير السداسي. وتنطوي المراجعة التحليلية على عرض لكيفية تناول وسائل الإعلام لمسار العملية الانتقالية وعلى تحليل موضوعي للتغطية الإعلامية (وسائل الإعلام المطبوعة والالكترونية والسمعية البصرية) وذلك أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وتستهدف المراجعة التحليلية للصحافة وسائل الإعلام الأكثر أهمية (أ) وسوف تتبع منهجية محددة (ب).

أ. وسائل الإعلام المستهدفة

تستهدف المراجعة التحليلية أبرز وسائل الإعلام التونسية ويتم تحديدها بناء على معيار تعداد نسبة المتابعة الأحدث الخاص بها وتشمل هذه الوسائل:

- وسائل الإعلام المطبوعة : الصحف الكبرى المنشورة باللغة العربية (الصباح، المغرب، الشروق، ...) والصحف الكبرى المنشورة باللغة الفرنسية (La Presse، Le Temps، ...) ، والمجلات الاخبارية (Leaders، حقائق ...)
- الصحافة الإلكترونية : المواقع الاخبارية (Leaders، Business News، African Manager، Huffington Post Maghreb ...) ؛
- المواقع الإخبارية الاجتماعية : نواة، إنكفادة...؛
- التلفزيون : قنوات التلفزيون العمومية (القناة الوطنية 1، القناة الوطنية 2) ، أهم القنوات الخاصة (نسمة، حنبعل، التاسعة، الحوار التونسي، الزيتونة، ...)؛

- الراديو : قنوات الراديو العمومية، الوطنية والمحلية، باللغتين العربية والفرنسية (الوطنية، RTCI، إذاعة الشباب، إذاعة تونس الثقافية، إذاعة صفاقس، إذاعة المنستير، إذاعة الكاف، إذاعة قفصة، إذاعة تطاوين ...)، قنوات الراديو الخاصة (موزاييك أف أم، شمس أف أم، الجوهرة أف أم، كاب أف أم...).

4 التوصيات

سيتضمن تقرير المتابعة والتحليل السداسي سلسلة من التوصيات ستنقسم إلى توصيات محددة (حسب القسم أو الجزء) والى توصيات ختامية وستركز التوصيات على نقاط الخلل والحواجز التي تقف أمام تطور عملية العدالة الانتقالية.

ستقترح التوصيات الحلول وستستهدف صناع القرار والمؤسسات العمومية المسؤولة عن هذه العملية كما ستدعم هذه التوصيات أيضا الأعمال اللاحقة لمرصد العدالة الانتقالية.

III تنظيم دورات حوار

في إطار هذا المشروع، سيتم تنظيم دورات للحوار والتبادل في تونس الكبرى و في الجهات وسيشارك في كل دورة ما يقارب ثلاثين مشاركا تتم دعوتهم وسوف يستند اختيار المناطق المستهدفة إلى التمثيل الجهوي العادل كما ستولى الأولوية إلى الجهات الأكثر تضررا من الانتهاكات والتهميش في ظل النظام القديم وقد تم تحديد قائمة أولية في الجهات المستهدفة وتبقى هذه القائمة قابلة للمراجعة وتشمل الجهات التي وقع عليها الاختيار كلا من صفاقس وقفصة ومدنين والقصرين وسليانة وسيدي بوزيد وجندوبة وتستهدف دورات الحوار في المقام الأول منظمات المجتمع المدني المعنية بالعدالة الانتقالية، وخاصة الجمعيات الممثلة لضحايا الانتهاكات. كما سيشارك في دورات الحوار ممثلون عن المؤسسات الفاعلة وعن وسائل الإعلام وعن السلط المركزية والمحلية والجهوية.

إن نتائج الاستبيان ستكون موضوع تقرير في شكل مكتوب وسوف تدعم مخرجات دورات الحوار أعمال المرصد وتثريها كما أنها سوف تثري قاعدة المعطيات المتعلقة بالعدالة الانتقالية بالإضافة إلى استغلالها في صياغة التقارير.

IV إنشاء قاعدة بيانات متعلقة بالعدالة الانتقالية

سيتم التعامل مع كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بمسار العدالة الانتقالية وسيتم تدريجيا إنشاء قاعدة بيانات شاملة وموثوقة المتعلقة بالفترة التي يغطيها التقرير وما بعدها.

يمكن أن تساهم قاعدة البيانات في استمرارية المشروع «مرصد العدالة الانتقالية» ودعم المشاريع اللاحقة لمخبر الديمقراطية وغيره من المشاريع وأنشطة المجتمع المدني في مجال العدالة الانتقالية.

من خلال إحداثه لقاعدة البيانات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، يرمي مخبر الديمقراطية إلى الديمومة والاستمرارية ويهدف إلى الدفع من أجل إنشاء مجموعة جامعية مشتركة ومجموعة جمعياتية مشتركة يمكن لهما وراثة قاعدة المعطيات الخاصة بالعدالة الانتقالية عند نهاية المشروع.

LABO DEMOCRATIQUE RAPPORT 2018.indd 18-19 28/10/2018 22:01:28

ومن شأن قاعدة المعطيات المزمع إحداثها أن تخدم أيضا الطلاب والباحثين والناشطين في مختلف أبحاثهم وأنشطتهم ذات الصلة بالعدالة الانتقالية وبالانتقال الديمقراطي عموما ويمكن أيضا للمؤسسات الأعضاء في المجموعتين المشتركتين (جامعية و جمعياتية) إثراء قاعدة المعطيات بالوثائق الخاصة بها.

V مسار المناصرة والتحسيس

في إطار مشروع مرصد العدالة الانتقالية، سيقوم مخبر الديمقراطية بأنشطة مناصرة وتحسيس.

سيقع تنظيم ندوات صحفية . المستهدفون الرئيسيون في هذه الندوات هم الصحفيون ووسائل الإعلام على جانب الأطراف المؤسساتيّة والسلط المختصة وضحايا الانتهاكات والمواطنين.

ستمكّن الندوة الصحفيّة من التعريف بالمرصد لدى العموم وتقييم وقعه على الرأي العام وعلى المتدخلين في مسار العدالة الانتقالية.

الخـــــــــــاتمة

ستكون عملية تطبيق مسار العدالة الانتقالية مضنية و طويلة وستكون الرهانات التي يواجهها المسار عديدة.

عبر هذا المشروع، يهدف مخبر الديمقراطية إلى متابعة يقظة للمسار وبالتالي المساهمة في تقوية انتقال ديمقراطي لازال هشّا وفي طور الإنجاز.

من خلال النتائج المنتظرة، يهدف المشروع إلى تكوين مصدر متكامل للمعارف والتحليلات والتجارب التطبيقيّة حول مختلف جوانب وخصوصيات مسار العدالة الانتقاليّة.

يطمح المشروع إذا إلى تكوين مرجع فعّال وخبرة هامّة كفيلة بإثراء وتدعيم مشاريع وأنشطة أخرى تتعلّق بالعدالة الإنتقالية وبصفة أعم بالبناء الديمقراطي ودولة القانون.

تواصل المشروع سيتحقّق أيضا عبر قاعدة البيانات حول العدالة الانتقالية التي يمكن أن تنتقل إلى فريق الجامعيين و الجمعياتيين الذي سيقع تكوينه .

قاعدة البيانات هذه ستكون نقطة وصل بين مخبر الديمقراطية والميدان الجامعي والأكاديمي والطلابي في تونس وفي العالم عبر مشروع المرصد، يمكن لمخبر الديمقراطية ربط علاقات وتكوين شراكات مع جامعيين ومع هياكل بحث علمي في تونس والخارج بصفة رئيسيّة، هذه لشركات ستمكن من:

- انفتاح المرصد على الحقل الجامعي والأكاديمي عبر المساهمة في التعريف بالمشروع ونشر أعماله ومنشوراته.
- توفير إطار للتبادل والحوار والتفكير مع الطلبة (الإجازة والماجستير) وطلبة الدكتوراه حول المسائل المتعلقة بالعدالة الانتقاليّة.
- اقتران البحث العلمي (أكاديميين – باحثين – جامعيين) برصد ومتابعة وتدعيم العدالة الانتقاليّة.
- تنظيم تظاهرات مشتركة مع مراكز وهياكل البحث الجامعي حول موضوع العدالة الانتقالية (أيام دراسيّة، ندوات،موائد مستديرة،حلقات دراسية،ورشات تفكير ...)
- الاستفادة من الخبرة العلميّة في مجال العدالة الانتقالية وخاصة فيما يتعلّق بالمعايير الدوليّة والتجارب المقارنة.
- الاستفادة من الموارد العلميّة المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

LABO DEMOCRATIQUE RAPPORT 2018.indd 20-21 28/10/2018 22:01:28

WWW.LABODEMOCRATIQUE.ORG